الفصل الثاني

التخطيط ودور الدولة في التنمية

الفصل الثاني

التخطيط ودور الدولة في التنمية

استطاعت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا أن تحقق طفرة تنموية هائلة، وذلك من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية، بحيث صارت التجربتين مثالا يحتذي به، يجمع بين أصالة التراث وحداثة التكنولوجيا المعاصرة، فبعد سلسلة من الأحداث المأسوية التي كان لها أبلغ الأثر على الدولتين محل الدراسة من جراء الحرب والتقسيم في كوريا الجنوبية والإحداث العرقية في ماليزيا، بدأت كل منهما في إعادة بناء الدولة من جديد، وقدموا نماذج يحتذي بها في كيفية إدارة عملية التنمية.

وفي هذا الإطار، كان للقيادة السياسية دوراً كبيراً في تحقيق أهداف عملية التنمية في البلاد، حيث كانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها فضلا عن الدور الذي لعبته القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

وعليه، تنطلق الباحثة من مقولة أساسية – في هذا الفصل– مفادها أن تدخل الدولة في إدارة العملية التنموية كان ضرورياً للنهوض بأعباء التنمية.

وبالبناء على ما تقدم يعرض هذا الفصل من الدراسة لدور الدولة في إدارة عملية التنمية في كل من الحالتين محل الدراسة في إطار مقارن، وذلك من خلال مبحثين، يأتي المبحث الأول، تحت عنوان: دور القيادة السياسية في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبتة القيادة الكورية والقيادة الماليزية في إدارة عملية التنمية، بينما يأتي المبحث الثاني تحت عنوان: السياسات التي قادت حركة التنمية، ليعرض لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا.

المبحث الأول

دور القيادة السياسية في التنمية

مما لا شك فيه أن القيادة – كما تمت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة– تلعب دورا هاما خاصة في النمو الاقتصادي في أي دولة نامية، بل وتعد شرطا أساسياً لنجاح التنمية الاقتصادية، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قامت به القيادة السياسية في الدولتين محل الدراسة، حيث كانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

في هذا الإطار، يأتي هذا المبحث ليعرض للدور الذي لعبته القيادة السياسية في الدولتين محل الدراسة في التنمية.

أولا: القيادة السياسية في كوريا الجنوبية ودورها في التنمية.

أن القيادة في كوريا الجنوبية، وعلى وجه الخصوص في المراحل الأولى للتنمية، كانت فاعلة ومستقرة وشديدة التدقيق، فبدون القيادة الجيدة في كوريا الجنوبية، لأصبح التقدم مجرد أمر غامض.

وفي هذا السياق، يعتبر عام ١٩٦١ ميلادا رسميا للتجربة التنموية في كوريا الجنوبية عندما قام الجنرال بارك تشونج هي Park Chung Hee بانقلابه العسكري والاستيلاء على الحكم ليرسم خطوط التقدم الاقتصادي ويتجه لإقامة دولة الرفاهية في كوريا.[1]

ويعتبر رئيس كوريا حسب الدستور الكوري هو زعيم الدولة والرئيس التنفيذي للحكومة والقائد الأعلى للجيش، وينتخب الرئيس الكوري منذ سنة ١٩٨٧ عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات لمرة واحدة – كان يتم انتخاب

---

[1] علاء سالم، كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٢، ابريل ١٩٨٨، ص ٢٢٢.

الرئيس قبل ذلك عن طريق الانتخاب غير المباشر- ويجب أن تقام الانتخابات قبل ثلاثين يوما على الأقل من انتهاء المدة الانتخابية للرئيس الموجود في الحكم.[١]

ويلاحظ أن القيادة في كوريا الجنوبية[٢] كان عليها أن تنفذ مهام كبرى، حيث إن كوريا كانت مدمرة تماما خلال الاستعمار الياباني لها والتي دامت خمسة وثلاثين عاما (١٩١٠-١٩٤٥) لم تسمح اليابان سوى لشخصين أن يكونوا أساتذة جامعيين طول فترة الاستعمار.[٣]

وفي هذا السياق، اتسم حكم أول رئيس لكوريا الجنوبية روه سينجمان بالديكتاتورية والاستبداد الأمر الذي جعل أي تطور ديمقراطي مستحيلا. في الوقت نفسه

---

(1) Han Shik-Park,Kyung Ae Park, Bases of Regime LegimeLegitimacy In South and North Korea, Korea Observer, Vol. XV11, No.3, Autmn1987,P.229.

انظر أيضا: دستور كوريا الجنوبية، على الرابط التالي:

http://www.servat.unibe.ch/icl/ks00000_.html

(2)

جدول رقم (٢-١)

جدول يوضح رؤساء كوريا الجنوبية منذ الاستقلال وحتى الآن

مسلسل	الرئيس	بداية الفترة	نهاية الفترة
١	سينجمان ري Rhee Syng-man	٢٠ يوليو ١٩٤٨	٢٦ أبريل ١٩٦٠
٢	يو بو- سن Yun Bo-seon	١٣ أغسطس ١٩٦٠	٢٢ مارس ١٩٦٢
٣	بارك شونغ-هي Park Chung-hee	٢٢ مارس ١٩٦٢	٢٦ أكتوبر ١٩٧٩
٤	تشوي دو-ها Choi Kyu-hah	٢٦ أكتوبر ١٩٧٩	١٦ أغسطس ١٩٨٠
٥	تشون دو هوان Chun Doo-hwan	١٦ أغسطس ١٩٨٠	٢٤ فبراير ١٩٨٨
٦	روه تاي- ووRoh Tae-woo	٢٥ فبراير ١٩٨٨	٢٥ فبراير ١٩٩٣
٧	كيم يونغ سام Kim Young-sam	٢٥ فبراير ١٩٩٣	٢٥ فبراير ١٩٩٨
٨	كيم داي جونج Kim Dae-jung	٢٥ فبراير ١٩٩٨	٢٥ فبراير ٢٠٠٣
٩	روه مو هيون Roh Moo-hyun	٢٥ فبراير ٢٠٠٨	٢٥ فبراير ٢٠٠٨
١٠	لي ميونج باك Lee Myung-bak	٢٥ فبراير ٢٠٠٨	٢٤ فبراير ٢٠١٣
١١	بارك جيون هي Park Geun-hye	٢٥ فبراير ٢٠١٣	وحتى إعداد الدراسة

Look: Robert H.Taylor, "Asia and the Pacific",V.1,Oxford:Facts on File, Publication,1991,P163.

http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2000/index.html

http://www.nndb.com/gov/090/000089820

(3) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في نزاع مع هذا الديكتاتور الحليف لها تحت أي ظرف حتى لو كان يضرب الديمقراطية وحقوق الإنسان في مقتل.

وفي السياق نفسه، عندما اقتربت فترة رئاسة روه سينج مان من نهايتها قام الحزب الليبرالي الذي يتزعمه بتعديل الدستور حتى يستمر في الحكم. ولكن الاستبداد والفساد وصل درجة لا يمكن للشعب تحملها فاشتعلت ثورة شعبية في التاسع عشر من إبريل عام ١٩٦٠ولكن قبل أن يتمكن الحزب الديمقراطي الجديد من إحكام قبضته على السلطة تحرك مجموعة من الجنود والضباط بقيادة الجنرال بارك شونج للاستيلاء على السلطة في السادس عشر من مايو عام ١٩٦١ وتمكن العسكريون من تعديل الدستور بحيث تتركز السلطة في قبضة الرئيس. وتحت شعار (تحديث كوريا) أطلق الجنرال بارك حملة شاملة للتنمية الاقتصادية في جمهورية كوريا وهي الحملة التي حظيت بدعم شعبي واسع.[١]

ويرجع السبب في أن أعداد كبيرة من القادة الكوريين جاءت من الجيش، إلى أن كبار المسؤلين في الجيش في المراحل أولى للتنمية لفترة ما بعد الحرب، كانوا هم الوحيدين القادرين على إدارة مئات الألوف من الأفراد.

ولقد أثبتت تجربة القادة العسكرية فاعليتها خاصة في المراحل الأولى للتنمية مع ظهور الحاجة إلى تعبئة الموارد النادرة،[٢] حيث قام العسكريين بإعداد خطة اقتصادية محددة وضعوا خلالها مجموعة من الأهداف النوعية التي يسعون إلى تحقيقها من أجل التنمية الاقتصادية بما في ذلك الأهداف الأساسية للاقتصاد ومعدلات النمو من أجل أحداث رأسمالية موجهة تتوفر من خلالها حرية المشروع، اذ تحترم

---

(1) Justyna Szczudlik-Tatar, The New South Korean President's Foreign Policy Directions, Bulletin of The Polish Institute of International Affairs, No. 21 (474), 28 February 2013, Pp.1-2.

(2) المرجع السابق، ص ٢٩٩.

حرية ومبادرة المشروع الخاص لكن من خلال مشاركة الحكومة سواء اتخذت هذه المشاركة شكل مباشر أو غير مباشر.[1]

ويجدر بالإشارة انه، منذ بداية حكم العسكريين والعلاقة بين قوة الدولة واستراتيجية التنمية واضحة من خلال عدد من المحاور لعل أهمها يتمثل في اتجاه الدولة لتقوية علاقتها بقطاع الأعمال على اعتبار أن هذا القطاع هو القطاع الذي يمكن أن يساعد بصورة سريعة على تحقيق الهدف الأول للعسكريين من جانب ورجال الأعمال من جانب أخر، حيث أعطى الرئيس بارك وحكومته العسكرية قوة دفع وفعالية لهذا التحالف، الذي قام على أساس السيطرة العسكرية وتحقيق المصالح المتبادلة بين طرفي التحالف المدني- العسكري.[2]

ويجدر بالذكر، أن نهضة كوريا الجنوبية ترجع في المقام الأول للجنرال بارك شونج هي الذي وصل إلى سدة الحكم عام ١٩٦١، واستمر في الحكم حتى عام ١٩٧٩ عندما تم اغتياله بعد أن وضع أسس التقدم الاقتصادي لكوريا الجنوبية.

وفي هذا السياق، قد منح بارك للتنمية الاقتصادية أولية كبرى، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية فأنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكًا حكومية وأمّم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية، وغيّر الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات، إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات. وكان هذا التحول ضروريًا للحصول على

---

[1] د. ماجدة على صالح، دور العسكريين في التنمية الكورية، في: د. محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ٤١٥.

[2] المرجع السابق، ص ٤١٥.

العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها القطاع الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام.[1]

وفي السياق نفسه، ركز بارك على سياسة التخطيط المركز، حيث قام بإنشاء مؤسسة جديدة تحمل اسم مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board (EPB)،[2] الذي يعد من أبرز الآليات المؤسسية التي لعبت دوراً كبيراً في نجاح إدارة عملية التنمية، حيث أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني وتم أيضا تكليفة بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي لعبت دوراً هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.[3]

ويعتبر إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية، والذي كان يرأسة نائب رئيس الوزراء وكبار ممثلي الوزارات، وعلاوة على ذلك كان بداخل مجلس التخطيط الاقتصادي مكتب ممثل لهيئة حكومية، واثنان من أهم أزرع مجلس التخطيط الاقتصادي وهما:

١. الميزانية الحكومية.

٢. دائرة الاستثمارات الخارجية والقروض.

وقد مكنت هذه الازرع مجلس التخطيط الاقتصادي من سهولة التنسيق مع الوزارات والدوائر الأخرى من أجل تحقيق أي هدف من طرف رئيس جمهورية كوريا الجنوبية.

---

[1] عبد الرحمن المنصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ يونيو ٢٠١٣، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm

[2] تم تأسيس هذا المجلس في عهد الجمهورية الثانية على يد الرئيس مايون عام ١٩٦١، إلا انه لم يكن فعالاً، وظل هكذا حتى انقلاب مايو ١٩٦١، الذي جاء بالرئيس بارك هي إلى السلطة.

انظر: سامح فوزي، مرجع سابق، ص٣٢٩.

[3] سمير زهير (مترجم)، مرجع سابق، ص ٤٤.

ويجدر بالذكر أن كوريا الجنوبية تعرضت لمؤثرات الثقافة الغربية إلا أنه يلاحظ على الرغم من حرص القيادات الكورية على التأكيد على بعض المفاهيم الغربية مثل الاستقرار الاجتماعي والمشاركة وتحقيق الرخاء والتوزيع العادل للدخل والقضاء على عدم الرشد الإداري وفساد الممارسات إلا أنها لم تلتزم بالمتطلبات الإجرائية والهيكلية للديمقراطية الغربية بل إن الرئيس بارك شون هي أعلن صراحة نبذه للقيم الليبرالية الغربية ومعلنا خياره الوطني المتمثل في إطار منظومة قيمة تتناسب والتقاليد والأوضاع في كوريا، ولذلك ارتأى بارك في النمط السلطوي التقليدي الأسلوب الأمثل لتحقيق أهدافه[1]

إجمالا، بفضل نجاح جهود التنمية الاقتصادية في عهد الرئيس بارك شونغ-هي Park Chung-hee حتى أطلق عليها اسم (معجزة على نهر هان كانج) ارتفع مستوى معيشة الكوريين الجنوبيين وتزايدت التطلعات نحو نظام سياسي ديمقراطي يواكب التطور الاقتصادي. واستمرت الحركة المطالبة بالديمقراطية في كوريا الجنوبية في ظل الحكومة العسكرية الجديدة حتى تمكنت من إعادة تعديل الدستور عام ١٩٨٧ بحيث يصبح من حق الشعب الكوري انتخاب الرئيس في اقتراع مباشر.

وفي هذا الإطار، فاز الجنرال "روه تاي ووه" بالرئاسة في الانتخابات التي أجريت في العام نفسه ليصبح أول رئيس مدني منتخب في كوريا الجنوبية، وقد ركز "روه تاى وو" بعد وصوله للحكم على ثلاثة محاور رئيسة هي: الديمقراطية والنمو الاقتصادي مع مراعاة المساواة والعدالة وإعادة توحيد البلاد بعد اندماج حزب العدالة الديمقراطي الذي يمثله مع حزبي المعارضة (حزب إعادة التوحيد والحزب الجمهوري الديمقراطي الجديد)، وتم إنشاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي مثل ثلث الأغلبية في الهيئة التشريعية. وكان الهدف من ذلك الاندماج إقامة استقرار

---

[1] د.هدى ميتكيس، المتغير الثقافي والتنمية في كوريا، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٨٨.

سياسي من أجل التمكن من إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي ومزيد من التنمية الاقتصادية في المجتمع الكوري الجنوبي.

ولم تقتصر إنجازات روه تاي- وو على الإصلاحات السياسية في الداخل فحسب، بل امتدت إلى السياسة الخارجية أيضا، حيث أقامت سول في عهده علاقات دبلوماسية مع بولندا ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا وعدد كبير من الدول، وزادت تجارتها مع الصين لتصل إلى ٣,١ مليار دولار عام ١٩٨٩، كما وصل حجم التجارة مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى ٨٠٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩١ وقع روه مع كوريا الشمالية اتفاقية تدعو إلى عدم استعمال العنف بين الكوريتين.[١]

وفي عام ١٩٩٢ انتهت فترة حكم روه تاي ووه [٢] وتم انتخاب كيم يونج سام[٣] في ٢٥ فبراير ١٩٩٣ – أحد أقدم المناضلين من أجل الديمقراطية- لتشهد البلاد أول انتقال سلمي للسلطة وفقا لصناديق الانتخابات واستمر هذا التوجه إلى وقت إعداد الدراسة.[٤]

---

(1) _____، التجربة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، الأهرام الرقمي، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1271439&eid=14677

(2) شهدت سنوات حكم "روه تاي ووه" اضطرابات سياسية واجتماعية شديدة خاصة من جانب العمال الذين أرادوا الاستفادة من الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد فتعددت الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. ولجأ نظام ووه إلى العنف لقمع هذه الاحتجاجات وهو ما جاء بنتائج عكسية.

Look: Han Sung-Joo, South Korea in 1987: The Politics of Democratization, Asian Survey, Vol. 28, No. 1, 1987: Part I (Jan., 1988), Pp. 52-61.

(3) http://www.britannica.com/EBchecked/topic/317907/Kim-Young-Sam

(4) Mark Clifford, Troubled Tiger: Businessmen, Bureaucrats, and Generals in South Korea (New York: Library of Congress Cataloging in Publication Data,1998), Pp.332-335.

وفي ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٧ تم انتخاب كيم داي جونج، زعيم الحزب المعارض الرئيسي- حزب المؤتمر القومي للسياسات الجديدة- رئيساً للجمهورية، وأطلق على إدارته (حكومة الشعب)، وتولت حكومتة السلطة من خلال أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ كوريا الجنوبية من حزب حاكم إلى حزب معارض.[١]

ويذكر في هذا الخصوص أن البلاد منذ تولية الحكم واجهت أوضاع اقتصادية سيئة نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها البلاد حيث قدرت مديونيات كوريا الجنوبية -آنذاك- بـ ١٥٠ بليون دولار.[٢]

وفي هذا الإطار ركزت إدارة الرئيس كيم داي جونج منذ مجيئها إلى السلطة على إصلاح القطاع الحكومي والعام، واتجهت في هذا الشأن إلى عمليات الخصخصة وإجراء تغييرات في مهام الجهاز الحكومي ونظام الخدمة المدنية، واللوائح الحكومية، والقطاع شبه الحكومي، والنظامين المالي والسياسي، وحتى تنهض الحكومة بهذه الإصلاحات، شُكلت لجنة للتخطيط والموازنة وقامت اللجنة بعرض رؤية لها بعنوان 4S (إشارة إلى العبارة الإنجليزية- Small- Strong Smart - Sensitive).[٣]

وفي ٢٥ شباط/ ٢٠٠٣، تم انتخاب إدارة الرئيس روه مو هيون Roh Moo-hyun (٢٠٠٣-٢٠٠٨) والتي عرفت حكومتة باسم (حكومة المشاركة)، لتصبح الجمهورية رقم ١٦ في التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية.[٤]

---

(1) سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، ص ٤٤.

(2) خديجة عرفة، "واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا"، في: د.هدي ميتكيس (محرر)، التحول الديمقراطي في كوريا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧)، ١٣.

(3) http://www.cipe-arabia.org/files/html/case13.htm

(4) Jong-Sung You, "Explaining Corruption In South Korea, Relative To Taiwan and The Philippines: Focusing on The Role of Land and Industril Policy', EAL Working Paper Series, No.15, East Asian Institute, June 2008.

ويجدر بالذكر أن انتخاب هيون في حد ذاته يعتبر بمثابة بداية انتقال كوريا الجنوبية إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية، حيث كسر فوز هيون بالانتخابات ما يسمى باحتكار النخب القديمة للحياة السياسية الكورية.

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٣، تم انتخاب بارك جيون هيPark Geun-hye- ابنة الرئيس بارك تشونج هي- والتي تعتبر أول سيدة على الإطلاق تتولى رئاسة كوريا الجنوبية، ويعتبر انتخاب بارك علامة فارقة في تاريخ كوريا، حيث إن الثقافة الكورية يغلب عليها الطابع ألذكوري، وانتخاب بارك ربما يكون فرصة ذهبية لتحسين مكانة المرأة هناك. [1]

وتركز بارك في خططها السياسية على تسهيل عملية التعافي الاقتصادي وبناء الثقة في شبة الجزيرة الكورية وتحسين العلاقة بين الكوريتين من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهو تحقيق الوحدة الناجحة والسعي إلى سعادة الشعب وتحقيق النمو الكامل للبلاد.

وتسعى بارك في خطتها للإبداع الاقتصادي- والتي تبلغ مدتها ثلاثة سنوات- إلي زيادة قدرات نمو الاقتصاد الكوري بمعدل ٤%، وزيادة متوسط الدخل السنوي للفرد إلى ٣٠ ألف دولار بعد مرور ثلاثة سنوات، وتتضمن الخطة:[٢]

١. إصلاحات في القطاع العام.

٢. وتطوير الصناعات الإبداعية من خلال السعي إلى تحقيق" رؤيتها بشأن الاقتصاد الإبداعي".

٣. إعادة التوازن بين الطلب المحلي والصادرات من خلال تنشيط السوق المحلية.

٤. التشديد على أهمية قطاعي البيئة والطاقة.

---

(1) _____، "بارك.....أول سيدة لـ_____ "البيت الأزرق"، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٤٤٩، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

(2) بون سوجونج، "الرئيسة تشدد في مؤتمر صحفي على أهمية الاقتصاد والوحدة"، كوريا نت، على الرابط التالي:

http://arabic.korea.net/NewsFocus/Policies/view

٥. توسيع نشاط البحث والتطوير في مجال تخفيض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة.

٦. التركيز على خمسة صناعات خدمية مختارة وهي: الصحة، والرعاية الطبية، والتعليم، والمال، والسياحة، والبرمجيات.

ويجدر بالذكر أن دور المرأة في كوريا الجنوبية هو دور فاعل وفي تصاعد مستمر، فمنذ إنشاء جمهورية كوريا في عام ١٩٤٨، حصلت المرأة الكورية على حقوقها الدستورية والفرص المتساوية لتعليمها، والعمل والمشاركة في الحياة العامة، في عام ٢٠٠٥ بدأت الحكومة خطوة كبيرة أخرى تجاه مجتمع يساوى بين الجنسين، وذلك عن طريق إلغاء نظام رب الأسر الذي كان مثالا للتمييز ضد المرأة، وبهذا وضعت كوريا حجر الأساس لثقافة أسرة جديدة تقوم على القيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، ومع تحسن حال المعيشة واستمرار التنمية الاقتصادية في كوريا، ارتفعت نسبة النساء المتعلمات، وفى عام ١٩٦٥ وصلت نسبة النساء العاملات في أماكن العمل المختلفة إلى ٣٧,٢%، وفى عام ٢٠١٠ وصلت النسبة إلى ٤٩,٤%، وتعمل المرأة في الكثير من المجالات الرئيسية خاصة في القطاع الحكومي، حيث زاد عدد النساء الأعضاء في البرلمان على نحو كبير حتى وصل عدد عضوات البرلمان إلى ٤٣ سيدة في دورة (٢٠٠٨- ٢٠١٢)، وفى آخر امتحان لمهنة القانون، بلغت نسبة النساء اللواتي نجحنا في الامتحان ٤١,٥%، وبلغت النسبة إلى ٤٧,٧% في امتحان الخدمة المدنية العليا، و ٦٠% في امتحان الخدمة المدنية، وتم تعيين أغلبهن كقاضيات ووكلاء نيابة عامة ونواب لمدراء عموميين في المجالات الدبلوماسية أو الخدمة المدنية. وفى إبريل ٢٠٠٨ أصبحت "لي سوه" أول رائدة فضاء في كوريا الجنوبية وأمضت ١١ يوم داخل محطة الفضاء الدولية، ورئيسة كوريا الجنوبية حاليا هى امرأة وبالانتخاب.[1]

[1] أمنية فايد، مسيرة المرأة الكورية من إدارة المنزل إلى الفضاء ورئاسة الجمهورية، على الرابط التالي:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1471348#.U0gcr6LxJ9Q

ثانياً: القيادة السياسية في ماليزيا ودورها في التنمية.

كان للقيادات السياسية المتعاقبة دوراً كبيراً في تحقيق أهداف عملية التنمية في البلاد، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قامت به القيادات المتعاقبة حيث جمعت بين الفكر والحركة وكانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، والدور الذي لعبته القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

فقد نجحت القيادات المتعاقبة في تجنب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا. إذ ساهمت في تحقيق استقرار داخلي كبير في إقامة دولة قوية رغم تعدد الأعراق والديانات.

يعتبر تنكو عبد الرحمن هو أول رئيس للوزراء (أبو الاستقلال)، والذي كان يدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق كل الأعراق في المجتمع في ماليزيا، وقد نجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود. ونجح تنكو عبد الرحمن في بناء التحالف من الأحزاب الكبرى الثلاث، وهو ما شكّل أساس فكرة التوافق و"اقتسام الكعكة" بين مختلف الأعراق.

وفي سنة ١٩٧٠ جاء تون عبد الرزاق بن حسين Tun Abdul Razak bin Hussein رئيسًا للوزراء إثر الاضطرابات العرقية التي حدثت في ١٣مايو ١٩٦٩ بين الملايو والصينيين- والتي عبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي- فقام بإعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسّع التحالف الحاكم، وشكّل الجبهة الوطنية "Barisan National" لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارًا. كما قام بإطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "NEP" New Economic Policy (١٩٧١-١٩٩٠)،

والتي استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي لكافة الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات.

ثم جاء تون حسين عون Hussein bin Onn استمرارًا لنهج تون عبد الرزاق، ونجح حسين عون في استيعاب محاضير بن محمد Mahathir bin Mohamed، الذي كان قد طُرد من الحزب وقيادته، إثر أحداث ١٩٦٩، وجعله نائبًا له ووزيرًا للتربية.

وتعتبر فترة محاضير محمد[1] من أزهى الفترات في تاريخ ماليزيا، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، حيث استطاع نقل ماليزيا من دولة فقيرة تعاني من مشاكل عرقية واجتماعية إلى دولة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو، بالرغم من الاختلافات الدينية، والعرقية، والثقافية، واللغوية، والتباينات الاقتصادية.

---

(1)

جدول رقم (٢-٢)

جدول يوضح رؤساء وزراء ماليزيا منذ الاستقلال وحتى الآن

مسلسل	رئيس الوزراء	بداية الفترة	نهاية الفترة	مدة الفترة
١	تنكو عبد الرحمن	١٩٥٥ ٣١ أغسطس ١٩٧٠	١٩٥٧ ٢٢سبتمبر ١٩٧٠	سنتين خمسة عشر سنة
٢	تون عبد الرزاق حسين	٢٢ سبتمبر ١٩٧٠	١٤ يناير ١٩٧٦	ست سنوات
٣	تون حسين عون	١٤ يناير ١٩٧٦	١٦ يوليو ١٩٨١	خمسة سنوات
٤	داتو محاضير محمد العسكري	١٦ يوليو ١٩٨١	٣١ أكتوبر ٢٠٠٣	ثلاثة وعشرون سنة
٥	داتو عبد الله أحمد بدوي	٣١ أكتوبر ٢٠٠٣	٣ ابريل ٢٠٠٩	ست سنوات
٦	محمد نجيب عبد الرزاق	٣ ابريل ٢٠٠٩	وحتى إعداد الدراسة	-

Jayum A Jawan, Malaysian Politics & Government, Karisma Publications Sdn.Bhd, Shahalam Malaysia, Third Print,2006, p.120.
Look: http://www.worldleaderslist.com/malaysia-presidentlist.php

محاضير محمد هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال١٩٥٧. في ١٩٨١ تولى منصبه، وتجددت ولايته خمس مرات نتيجة انتخابات ديمقراطية حتى أن اختار أن يترك السلطة في ٢٠٠٣، مقدماً بذلك نموذجاً رفيعاً لانتقال السلطة سلمياً في إحدى دول العالم الإسلامي. إذ غادر السلطة، وهو يتمتع بأغلبية حزبية في البرلمان، في احتفال رفيع المستوى بعد أن نقل دولته نقلة نوعية من دولة زراعية متخلفة اقتصاديا إلى دولة تأتى في مقدمة النمور الآسيوية.

وفي معرض الحديث عن محاضير محمد، عند حدوث الاضطرابات العرقية في ١٣ مايو ١٩٦٩ بعث محاضير برسالة إلى تنكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء آنذاك، ينتقد فيها سياساته الاجتماعية تجاه العرقيات، ونتيجة لذلك طرد في ١٢ يوليو ١٩٦٩، من "المجلس الأعلى للأمنو". وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٩ طرد من "حزب الأمنو". وفى هذه الفترة بدء محاضير في تأمل المشكلات الاجتماعية لأبناء عرقيته.[١]

وفي هذا الإطار، تركزت انتقادات محاضير محمد لحكومة تنكو عبد الرحمن في عدم تفهم الحكومة للإشارات الواضحة الدالة على إمكانية اندلاع أعمال عنف في البلاد، وفشلها في نزع فتيل الأزمة العرقية قبل حدوثها، وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لتهدئة التوتر العرقي السابق على الاضطرابات وأعمال العنف والتخريب التي شهدتها البلاد.

---

[١] د.محمد السيد سليم،"التكوين الفكري السياسي لمحاضير محمد"، في: د.محمد السيد سليم، د. جابر سعيد عوض (محرران)، الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية،٢٠٠٦)، ص ١-٤.

وفى هذا الخصوص، يقول محاضير أن تنكو عبد الرحمن انقاد وراء مطالب العرقية الصينية الخاصة بتعظيم مكاسبها الاقتصادية على حساب الغالبية الفقيرة من المالايا، انطلاقا من النظر إلى الصينيين باعتبارهم قاطرة التنمية في البلاد.[1]

ويلاحظ، أن محاضير محمد انشغل بقضية التعدد العرقي في المجتمع الماليزي قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. إذ ظهر هذا جلياً من خلال كتاباته. ففي عام ١٩٧٠ نشر كتابه الأول بعنوان: "**معضلة المالايا**" والذي حاول فيه أن يشرح أسباب الاضطرابات العرقية التي انتابت البلاد في ١٣ مايو ١٩٦٩ في كوالالمبور، وأيضا أسباب تخلف المالاي (السكان الأصليين للبلاد) عن باقي العرقيات الأخرى في البلاد. واقترح محاضير حلا سياسياً-اقتصادياً يأخذ شكل الحماية البناءة للمالاي آخذاً في الاعتبار العوامل الوراثية والبيئية. وعندما نشر الكتاب، قرر رئيس الوزراء الأول لماليزيا منذ الاستقلال تنكو عبد الرحمن، منعه من التداول في ماليزيا ولكن سرعان ما بدأ خليفته، تون عبد الرازق، ثاني رئيس وزراء لماليزيا في تطبيق الأفكار الواردة في هذا الكتاب، والتي ظهرت في إطار "**السياسة الاقتصادية الجديدة**". والتي كانت تركز على ترقية المالاي اقتصاديا ومن ثم التغلب على عدم التكافؤ بين المالاي والعرقيات الأخرى في المجتمع.[2]

وقد كان محاضير يرجع الأسباب والعوامل وراء تخلف الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية للمالايا إلى عدة عوامل:

<u>أولا</u>، عاملي الوراثة والبيئة. إذ يقول أن الجينات الوراثية هي المحددة لصفات الشخصية للأفراد وقد كان لاعتياد الملايو الزواج من داخل عرقيتهم، الأثر الأكبر في تطور الجينات الوراثية للمالايا، مما أدى إلى عدم تطورهم بالشكل الطبيعي كباقي الأعراق البشرية، وينتقد محاضير بشدة نظرة أبناء عرقيته للزواج على أنه واجب على كل شاب وفتاة، فمن شأن ذلك أن يتزوج الضعيف والغبي والعاجز،

---

(1) M. Bakari Musa,<u>Op.Cit</u>.,p102.

(2) د. محمد السيد سليم، <u>مرجع سابق</u>، ص ٥.

وهذا هو ما أدى إلى خلق جيل من المالايو غير قادر على التطور والارتقاء. هذا بالإضافة إلى المناخ الحار الرطب ودوره السلبي في تكوين شخصية أبناء المالايو. حيث أضفى عليهم طابع الكسل والخمول وساعد على توطين الأمراض الطفيلية التي أضرت بصحة وحيوية الفرد وانتقلت بالوراثة عبر الأجيال المختلفة، ومن ثَمّ أفقدت المالايو حيويتهم ونشاطهم.

ثانيا، العوامل الثقافية، والتي لعبت دوراً كبيراً في تحديد صفات وخصائص العرق البشري عن غيره، فالإسلام لعب دورا كبيرا في التنشئة الثقافية والاجتماعية للملايو. وعلى الرغم من تعلم أبناء الملايو للقرآن الكريم عبر الاحتكاك المباشر بالتجار العرب وتعلمهم اللغة العربية والعلوم والفلسفة الإسلامية إلا أنهم لم يتعلموا روح الثقافة والقيم الإسلامية الصحيحة. ولعل من مظاهر سوء الفهم لمبادئ الإسلام الصحيحة هو انتظارهم دائما لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا. وهذا هو ما يمثل تعارضا لدعوة القرآن للمسلمين أن يعملوا ويعمروا الأرض. هذا بالإضافة إلى الكرم والتسامح لدى أبناء الملايو مع العرقيات الأخرى والذي قاد العرقيات الأخرى لاستغلالهم بسهولة.[1]

وعليه، فقد لعبت العوامل الثقافية والقيمية دورا هاما في جعل المالايو أكثر ميلا إلى حياة الريف وامتهان الزراعة والصيد. فالشخص الريفي بطبيعة الحال أكثر بساطة وأقل قدرة على مواكبة التحديث والتطور الحضاري في المجتمع.

ثالثا، عدم التعاون فيما بين الأعراق أي عدم تعاون العرقيات الأخرى من غير المالايو (الصينيون والهنود)، مع أبناء الملايو للمشاركة في النشاط الاقتصادي.[2]

---

[1] د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية في المجتمع الماليزي، في: د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ص ١٨٢- ١٨٤.

[2] M. Bakari Musa , The Malay Dilemma Revisited (Malaysia: meratea, 1999), p8.

ومن هذا المنطلق، قدم محاضير محمد آليتين أساسيتين لمواجهة المعضلة المالاوية. الأولى، الثورة، ويعنى بها ثورة إصلاح منظمة وخلاقة وتدريجية تؤدى إلى إصلاح المجتمع. والثانية، التطور، فهو عملية طبيعية لا يمكن التحكم في سرعتها أو اهدفها.[1]

فالثورة التي نادي بها محاضير محمد هي ثورة لإصلاح أوضاع المالايو دون أن تؤثر سلبا على مكتسبات العرقيات الأخرى. وبذلك يمكن لهذه الثورة إصلاح جوانب المعضلة الملايوية. فهناك اختلافات كبيرة بين عرقية الملايو من جانب والعرقيات الأخرى من جانب أخر. إذ تعرض المالايو لعوامل وراثية وبيئية. ولتقليص هذا الأثر وضع محاضير عدة بدائل وهى كالتالي:[2]

١) قيام الحكومات الماليزية المتعاقبة بإضفاء نوع من الحماية التفضيلية المطلقة للملايو. (ويرى محاضير أن هذا البديل سيؤدى إلى عدم اعتماد المالايو على أنفسهم في عملية التنمية، ومن ثم يفقدوا القدرة على التعامل الحقيقي مع بيئتهم).

٢) إلغاء أي معاملة تفضيلية للمالايو. (وقد يؤدى هذا البديل من وجهة نظر محاضير إلى إعمال قانون الانتخاب الطبيعي والذي يحتاج إلى آلاف السنين حتى يقوم بعملة في الإبقاء على الأقوى والأصلح من عرقية المالايو).

٣) إضفاء حماية تفضيلية بناءه تقوم على دراسة علمية دقيقة حول أبعاد الدور الذي تقوم به الوراثة والبيئة في تكوين الجوانب الفكرية والجسمانية والنفسية للشخصية المالاوية (وقد أيد محاضير محمد بشدة هذا البديل).

ونظرا لعدم وجود عدالة توزيعية بين عرقيات المجتمع الماليزي، رأى محاضير انه على المالايو أن يختاروا إحدى بديلين: إما أن يرضوا بالأمر الواقع،

---

(1) Mahathir Mohamed, The Malay Dilemma, (Singapore: times Book international, 1970), P.p.104.105.

(2) د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية، في: د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ١٨٦.

أي أن يرضوا بأن يكونوا فقراء في مجتمعهم الغني بالموارد، وإما أن يدخلوا في مجال الحياة الاقتصادية، ومن ثم صنع مستقبل بلادهم وجني ثمار جهودهم.

وعليه، دعا محاضير أبناء عرقيته بان يحتكوا بصورة أكبر مع غيرهم من العرقيات الأخرى وخاصة الصينيين، لكسر الحاجز النفسي بين العرقيتين من جانب واكتساب الماليو مهارات العمل والتجارة من جانب أخر.[1]

ومن هذا المنطلق، اعتبر محاضير محمد أن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، تعد بمثابة الخطوة الأولى في طريق تحقيق السلام والتجانس العرقي في البلاد.[2] إذ يقول إنه لابد من تحقيق العدالة الاقتصادية فالتنمية والتقدم لا يحدثان في ظل غياب العدالة العرقية.[3]

في ١٠ يوليو ١٩٨١ تولى محاضير محمد رئاسة وزراء ماليزيا، بعد أن تدرج في عدة مناصب سياسية من عضو برلمان إلى وزير ثم نائب رئيس الوزراء ثم رئيس وزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن الخبرة السياسية العلمية لمحاضير محمد قامت بدور مهم في فكره السياسي. إذ دخل غمار السياسة العلمية في البلاد على المستويين الداخلي والخارجي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. فقد كان عضواً في البرلمان ثم وزيراً للتعليم، ثم وزيراً للتجارة والصناعة، هذا فضلا عن تولية منصب منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الآسيوية في ماليزيا منذ عام ١٩٦٤.

وقد تمكن من خلال هذه المناصب استيعاب المشكلات من داخلها، وفي السياسة الدولية.إذ اتاحت له منظمة التضامن فرصة التفاعل مع كثير من القيادات

(1) Mahathir Mohamed, "The Malay Dilemma", Op.Cit,.Pp.,109.
(2) I bid, p. 85.
(3) M. Bakari Musa, Op.Cit,p9.

الشعبية في الدول الآسيوية وأيضا الأفريقية. فعندما جاء إلى الحكم، كان عارفاً بمشكلات بلاده وبقضايا العالم.[1]

وقد كانت تكمن أهم المشكلات التي كانت تشغل بال محاضير محمد في كيفية الارتقاء بالمالايا أبناء عرقيته. وقد تمثلت طريقة تعامل محاضير محمد مع التنوع العرقي في البلاد نوعاً من الخصوصية، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وقد أتي الترابط بين هذين المؤشرين من إيمان محاضير بأنه لا سلام ولا استقرار بدون توزيع عادل للثروة بين عرقيات المجتمع الماليزي، وليس بالأخذ من عرقية لإعطاء عرقية أخرى.[2]

وفى هذا الصدد يقول محاضير محمد، لكي نحقق التنمية الاقتصادية، لابد من رصد نقاط الضعف والقوة فينا. فالبعض منا ثري مادياً ولدية قوة عاملة صغيرة، والبعض الأخر لدية كثافة سكانية كبيرة، ولكنهم يفتقدوا إلى رأس المال.[3]

وعليه، وفور انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، التي وضعتها حكومة تون عبد الرازق في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠، شرعت حكومة محاضير محمد في تبنى سياسة جديدة سميت "بسياسة التنمية القومية" في ١٩٩١، والتي كانت بمثابة استمرار لأهداف "السياسة الاقتصادية الجديدة". والتي قامت على استكمال دعم المالايو في كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى.[4] إذ بادر

---

(1) I bid, P.9.

(2) Chean Boon Kheng, Malaysia: The Making of A Nation, (Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 2002), p.189.

(3) د. محاضير محمد، شبكات أعمال عالمية بين الدول الإسلامية، خطاب ألقاه في منتدى الأعمال الدولي في مؤتمر المسياد التجاري الدولي العاشر(MUSIAD) في استانبول، تركيا، في ١٥ سبتمبر٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(4) د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية في المجتمع الماليزي، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٩٤.

محاضير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتي عرفت "بسياسات التنمية القومية" وهي تلك الخطة التي ستستمر خلال العشرين عاماً والتي عرفت برؤية ٢٠٢٠، والتي تعكس في مجملها رؤية محاضير للمرحلة التنموية التالية بعد أن نجحت الخطة السابعة في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمالاي.[1]

ومما لا شك فيه أن التعاون الوثيق بين عرقيات المجتمع الماليزي جاء بسبب اقتناع الجميع بوجهة نظر محاضير محمد، والتي تؤكد على ضرورة نبذ الصراع بين العرقيات ومن ثم ضرورة التعاون بين المالاي وغير المالاي في المجالين الاقتصادي والثقافي لكي يتم تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي، ولعل أبرز تعبير عن التعاون الاقتصادي بين العرقيات مد الكثير من رجال الأعمال الصينيين يد العون للشركات المالايوية المتعثرة كما اشترك العديد من رجال الأعمال الصينيين والمالايا في مشروعات استثمارية مشتركة تعبر عن النسيج الحقيقي للمجتمع الماليزي الواحد، ويقول محاضير محمد في هذا الصدد "نحن مدينون بشيء للصينيين الذين استقروا في ماليزيا، فهم ماليزيون، وساهموا كثيراً في تنمية البلد وكذلك نحن ساهمنا بتغيير الكثير من مفاهيمنا نحو العمل وسبل التنمية".[2]

ونتيجة للسياسات الساعية لسد فجوة الثقة بين المالاي وغير المالاي وبالأخص الصينيون. إذ شهدت العلاقات العرقية تعاوناً وثيقاً جاء نتيجة إدراك العرقيات المختلفة في المجتمع بضرورة التعاون والمشاركة بين الجميع من أجل تحقيق المصلحة المشتركة في تحقيق التنمية والتقدم لوطنهم الواحد.

---

[1] د. هدى ميتكيس، رؤية محاضير محمد للتنمية، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٧٤.

[2] لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقاً)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

من هنا شدد محاضير محمد على ضرورة تحقيق العدل بجوانبه المختلفة فيما بين الأعراق داخل المجتمع الماليزي. إذ أكد على ضرورة تحقيق العدالة بصورها المختلفة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية)، واعتبرها تمثل تحدياً داخلياً واسعاً يمتد من القضاء التام على الفقر المدقع إلى أن تصل إلى تأمين نظم قضائية، وحكم القانون، والمساواة، انطلاقا من أهمية كل مواطن داخل دولته أو كما قرر في أسلوب موحى "كل إنسان في بلدنا هو العالم في نظرنا".[1]

وعليه، يمكن تحديد عدة أبعاد في شخصية محاضير محمد والتي أدت إلى نهضة ماليزيا وهي:

١. الإيمان الراسخ بأن التعليم هو الأساس الأول لنهضة ماليزيا، وانه لا أمل في التنمية إذ ظلت أغلبية السكان تحت مستوى خط الفقر. فعندما فاز محاضير بعضوية البرلمان في ١٩٧٤، وعين وزيرا للتعليم، طبق "سياسة تعليمية جديدة"، وفيها ركز على تعليم الإنجليزية لكي يكون الماليزيون قادرين على المنافسة.

٢. إدراك محاضير أنه لا بد من أن يقف خلفه تيار سياسي وطبقة اجتماعية تدعمه وتحمي مشروعاته، فقد استنتج محاضير أن نجاحه في السلطة لا يرتبط فقط بإحداث التنمية في أوساط الفقراء ولا في تبني سياسة تعليمية جديدة فقط، ولكن أيضا بالتواصل مع العرقية التي ينتمي إليها والتي تشكل الأغلبية للبلاد، والتعاطف مع التيارات الإسلامية التي تعبر عنها، وهو ما أدى إلى تغيير خطابه السياسي لكي يتضمن تأكيدا على العلاقة بين الإسلام والتنمية، وبالرغم من أن محاضير لم يستخدم شعار الأسلمة لوصف سياسته، إلا أن بعض الباحثين يصفون سياسته "ببرامج الأسلمة". إذ يقولون أن الهدف منها هو أن تكون أداة لاكتساب الشرعية.

---

[1] د. ماجدة على صالح، محاضير محمد والقيم الآسيوية، في: د.محمد السيد سليم(محرر)، مرجع سابق، ص ١٦٢.

٣. حافظ محاضير على قاعدة التوازن بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، وبالرغم من أنه وصف من قبل بعض الدوائر بالتعصب والتسلط لأبناء عرقيته، حيث كان من أكثر المدافعين عن المالاي في مواجهة تفوق الصينيين وامتيازاتهم، إلا أنه كان يقصد من وراء هذا التعصب أن يحظى أبناء طائفته بمعاملة عادله مع العرقيات الأخرى. فلم يتخذ محاضير أي قرار ضد الصينيين لحساب الملاويين، فقد استطاع الحفاظ على التوازن بين العرقيات المتنافسة سياسيا.

وفي هذا السياق، أدرك محاضير أن التهميش والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع، أحد مصادر القلق والصراع السياسي، ومن ثم فإنه من الضروري العمل على إعادة توزيع ثروة البلاد بشكل عادل. حيث اعتبر أن التهميش والإقصاء والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع أحد مصادر القلق أو الصراع السياسي، ومن ثم فإنه من الضروري العمل على إعادة توزيع تلك الثروة بشكل عادل، ويقصد بذلك عنصرين أساسيين. **الأول**، السعي نحو زيادة حجم ونوع الناتج القومي أي الثروة الاقتصادية، **والثاني**، إعطاء الفئات المحرومة نصيبا أكبر من هذا الناتج بدون مصادرة ثروة الأغنياء. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية والمساعدة للفقراء على حساب الأغنياء، وذلك عن طريق الضريبة التصاعدية (الضريبة تفرض استناداً إلى ثروة الفرد).

مما سبق يتضح أن مهمة محاضير محمد لم تكن بالأمر السهل، حيث ورث مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات، أبرزها المسلمون والصينيون والهنود، فعمل على تحقيق التوازن السكاني والعرقي خاصة في ظل أكثرية من أعراق الملايو دون قوة مؤثرة مما دفعه إلى السعي لتعزيز نفوذهم في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإنقاذهم من البؤس والفقر والتخلف، وفي الوقت نفسه يعتقد بأن التركيبة العرقية والدينية والتزامها بالإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة يلعب

الدور البارز في فهم التصورات والممارسات الماليزية في التعامل مع القضايا القومية المصيرية. (١)

وفي ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ جاء داتو عبد الله أحمد بدوي، وقد صار على نهج محاضير محمد، وحاول أن يؤكد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، وقد وجاء برنامج الإسلام الحضاري (Civilizational Islam- Islam Hadhari) ليضاف إلى مشروع محاضير محمد، وهو برنامج يعقد على هيئة دورات يشترك فيها مراحلياً جميع فئات الأمة، حيث لا يقتصر فقط على المسلمين بل يمتد إلى غير المسلمين وذلك من منطلق أن عظمة الإسلام تتمثل في أن كل جوانب التنمية ملك للجميع.

وللمشروع عشر مبادئ يسعى لتنفيذها داخل ماليزيا وخارجها وهي: الإيمان بالله وتحقيق التقوى، الحكومة العادلة والأمينة، حرية واستقلال الشعب، التمكن من العلوم والمعارف، التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، تحسين نوعية الحياة، حفظ حقوق الأقليات والمرأة، الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة، حفظ وحماية البيئة، تقوية القدرات الدفاعية للأمة.(٢)

وفي ٣ ابريل ٢٠٠٩ جاء محمد نجيب عبد الرازق - رئيس وزراء ماليزيا الحالي- ليكون سادس رئيس للوزراء ليتابع سياسات القيادات السابقة عليه.(٣) وجاء بمشروع "ماليزيا ١"، والذي يدعو فيه كل ماليزي أن يعتبر نفسه هو رقم ١ دون التقيد بالعرق أو الدين.

إجمالا، حرصت القيادات الماليزية المتعاقبة على ضرورة الالتزام بالخطط الاستراتيجية والعمل على تنفيذها، وتكمن القيمة الكبرى في فكر القيادات الماليزية المتعاقبة في انتشال المجتمع الماليزي من الفقر والجهل والمرض والصراع العرقي إلى آفاق دولة حديثة، ديمقراطية، فيها قدر كبير من العدالة.

---

(1) https://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.htm

(2) Abdullah,Kamarulnizam,**The Politics of Islamic In Contemporary Malaysia, Bangi** (Malaysia: Penerbit, 2003),P.216.

(3) http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1525025/Najib-Raza

وفي سياق المقارنة بين الدولتين محل الدراسة يتضح ما يلي:

١. للقيادة السياسية في الدولتين دور فعال في صياغة وتنفيذ كل من السياسة العامة على الصعيد الداخلي والسياسة الخارجية ومن خلال هذا الدور تقوم بتخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسه لطموحات المجتمع.

٢. أن للقيادة السياسية في كلا الدولتين كان ومازال دوراً محورياً في تحقيق الطفرة التنموية وإرساء قواعد التنمية في البلاد، فقد تشغل القيادة السياسية في كوريا الجنوبية موقع الصدارة بين مكونات بين مختلف مكونات الثقافة السياسية الكورية، والقيادة الماليزية كانت ومازالت لها دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة النمو، فقد عكست قدرة القيادة على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المختلفة المكونة للمجتمع الماليزي وإرساء قواعد التنمية.

٣. أن القيادة في كوريا الجنوبية، وعلى وجه الخصوص في المراحل الأولى للتنمية، كانت فاعلة ومستقرة وشديدة التدقيق، فبدون القيادة الجيدة في كوريا الجنوبية، لأصبح التقدم مجرد أمر غامض. كما نجحت القيادات المتعاقبة في تجنب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا. إذ ساهمت في تحقيق استقرار داخلي كبير في إقامة دولة قوية رغم تعدد الأعراق والديانات.